

مادة النحو للمرحلة الثانية

اعداد: م. فاطمة كوثر

المحاضرة الأولى

رتبة الفاعل والمفعول به

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينهما فاصل ؛ لأنه كالجاء منه ؛ ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل إن كان الفاعل ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ ؛ وإنما سَكَّنَ لكرهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل . ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو: ضربَ زيداً عمرو . وهذا هو معنى قول الناظم :

" وقد يُجاء بخلاف الأصل " .

تقديم المفعول على الفعل

١- يجب تقديمه في ثلاثة مواضع ، هي :

أ- إذا كان المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها الصدارة ، كأسماء الاستفهام، نحو قولك : مَنْ أكرمتَ ؟ وما فعلتَ ؟ وكأسماء الشرط نحو قولك : أَيَّهم تُكرِّمُ أكرمُ

أو يكون المفعول (كم) الخبرية ، نحو : كم عبدٍ ملكتَ .

ب- أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لَلزَم اتّصاله ، نحو قوله تعالى (اياك نعبد)

فاياك : مفعول به مقدم لو تأخر المفعول لكان ضميراً متصلاً ؛ تقول : نعبدُك ، وهذا بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتُك، فإنه لا يجب هنا تقديم المفعول (إياه) لأنك لو أخرته لجاز اتصاله ، وانفصاله ؛ تقول : الدرهم أعطيتك ، وأعطيتك إياه . أمّا في (نعبدك) فيلزم الاتصال .

ج- أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أمّا ، وليس هناك فاصل بين أمّا وجوابها إلا المفعول به المقدم على فعله سواء كانت أمّا مذكورة في الكلام ، أم

مقدّرة . فمثال المذكورة قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر): فاليتيم ، والسائل :
مفعولان مقدّمان على عاملهما (تقهر ، وتنهر) وهذان العاملان واقعان جواباً لأما
المذكورة في الكلام ، وليس هناك فاصل بين أما والعامل إلا المفعول به .

ومثال أما المقدّرة قوله تعالى :

. فإن وُجد فاصل بين أما ، والفعل غير المفعول به لم يجب تقديم المفعول على
الفعل ، نحو : أما اليومَ فاكتبْ واجبِكَ . فالمفعول واجبك : متأخّر ولا يجب تقديمه
بسبب الفصل بكلمة (اليوم) بين أما والعامل (اكتبْ) .

٢- يجوز تقديم المفعول ، ويجوز تأخيره ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً ؛ فتقول: عمراً
ضربَ زيدٌ.

امتناع تقديم المفعول على الفعل:

يمنتع تقديم المفعول على الفعل في المواضع الآتية :

١- إذا كان المفعول مصدراً مؤولاً من أنّ المؤكّدة ومعموليتها ، مُخَفَّفَةٌ كانت ، أو
مُشَدَّدَةٌ ، نحو : عرفتُ أنّك فاضلٌ ، فتأخير المفعول هنا واجب إلا إذا تقدّمت عليه (أما)
نحو : أما أنّك فاضلٌ فعرفتُ .

٢- إذا كان عامله فعل التّعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً !

٣- إذا كان عامله صلة لحرف مصدري ناصب ، ك(أن ، وكي)، نحو : يعجبني أن
نضربَ زيداً ، ونحو : جنّت كي أضربَ زيداً ، فإن كان الحرف المصدري غير
ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل ، نحو : وِدِدْتُ لو تضربُ زيداً ،

ويجوز : وددتُ لو زيداً تضربُ ؛ لأن (لو) ليست حرف نصب ، وكذلك قولك :
يعجبني ما تضربُ زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيداً تضربُ ؛ لأن (ما)
حرف غير ناصب .

٤- إذا كان عامله مجزوماً ، نحو : لم تضربَ زيداً ، ولا يجوز : لم زيداً تضربُ ،
إلا إذا قدّمت المفعول على الجازم ، نحو : زيداً لم تضربُ ، فهذا جائز .

٥- إذا كان عامله منصوباً بـ (لن) عند الجمهور ، أو بـ (إذن) عند غير الكسائي
، نحو : لن أضربَ زيداً ، ونحو : إذن أكرمَ المجتهدَ .

ولا يجوز أن تقول : لن زيداً أضربُ ، وأجازهُ الكسائي .

وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

وجوب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول:

وذلك في المواضع الآتية :

١- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور ، نحو : ضربت زيداً . فالفاعل هنا ضمير ولا حَصَرَ فيه ؛ ولذلك يجب تقديمه .

فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا .

٢- إذا كان الفاعل ، والمفعول ضميرين ، ولا حصر في أحدهما ، نحو : أكرمتُهُ . فيجب تقديم الفاعل (التاء) على المفعول (الهاء) لأنهما ضميران ، ولا حصر في أحدهما .

٣- إذا كان المفعول محصوراً بـ (إلا ، أو إنَّما) نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، ونحو : إنَّما ضرب زيدٌ عمراً . فيجب تقديم الفاعل (زيدٌ) لأن المفعول به محصور .

٤- إذا خيفَ التباس أحدهما بالآخر ، ولم تُوجد قرينة تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول ، نحو : ضربت سلمى ليلي ، فيجب هنا أن تكون سلمى هي الفاعل ، ونحو : أكرمَ ابني أخي . وهذا هو مذهب الجمهور .

ويجوز تقديم المفعول ، وتأخيره إذا وُجدت قرينة تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول . نحو
أكلَ الكُمَّثْرَى موسى .

والقرينة نوعان :

أ- معنوية ، نحو : أكل الكمثرى موسى ، ونحو : أرضعتِ الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يصحُّ أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يصحُّ أن يكون موسى مأكولاً والتفاحة هي الأكل ؛ ولذلك جاز تقديم المفعول ، وتأخيره .

ب- لفظية ، وهي ثلاثة أنواع :

أ- أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب ، نحو: ضربَ موسى العاقلُ عيسى ، فإنَّ (العاقل) نعت لموسى ، فإذا رُفِعَ كان موسى فاعلاً ، وإذا نُصِبَ كان موسى مفعولاً مقدماً .

ب- أن يتصل بالمتقدّم منهما ضمير يعود على المتأخر ، نحو : ضرب غلامه موسى ، فهنا يتعيّن أن يكون (غلامه) مفعولاً ؛ إذ لو جعلته فاعلاً ، وموسى مفعولاً لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإنّ الضمير حينئذ يعود على متأخر لفظاً متقدّم رتبة وهذا جائز ، فيجوز أن تقول : ضرب موسى غلامه .

ج- أن يكون أحدهما مؤنثاً ، وقد اتصلت بالفعل علامة التانيث ، نحو : أكرمت موسى سلمى ، وهنا يجوز تقديم المفعول ، وتأخيره .

وَمَا بِالْأَوْ بِإِنَّمَا أَنْحَصَرَ أَخْرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدُ ظَهْرُ

تأخير الفاعل أو المفعول وجوباً:

يجب تأخير أحدهما إذا كان محصوراً سواء أكان محصوراً بـ (ما ، وإلا) أو بـ (إنّما) فمثال الفاعل المحصور بـ (إلا) : ما ضربَ عمرًا إلا زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إلا) : ما ضربَ زيدٌ إلا عمرًا ؛ ومثال الفاعل المحصور بـ (إنّما) : إنّما ضربَ عمرًا زيدٌ ، ومثال المفعول المحصور بـ (إنّما) : إنّما ضربَ زيدٌ عمرًا . فالمحصور منهما يجب تأخيره .

وقد أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور بالإنّما يُعرف بكونه واقعاً بعد إلا ، فلا يخفى على أحد أنّه هو المحصور . فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا زيدٌ عمرًا . ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا عمرًا زيدٌ .

أمّا المحصور بـ (إنّما) فلا خلاف في أنّه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يظهر ولا يُعرف بكونه محصوراً إلا بتأخيره .

الخلافاً في مسألة جواز تقديم المحصور بالإنّما .

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب ، هي :

١- مذهب أكثر البصريين ، والفرّاء ، وابن الأنباريّ : إنّ كان المحصور فاعلاً امتنع تقديمه ، فلا يجوز : ما ضربَ إلا زيدٌ عمرًا ، وأمّا قول الشاعر :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَةً....

فإنّ (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم يدرِ إلا الله دَرَى ما هَيَّجَتْ لنا ، وعلى هذا فلم يتقدّم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا المفعول ليس مفعولاً للفعل المذكور (يَدْرِ) .

أمّا إذا كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه ، نحو: ما ضربَ إلا عمراً زيِّدُ ، ونحو : ما أكرمَ خالدًا إلا سعيدٌ .

٢- مذهب الكِسائي : يجوز تقديم المحصور بدلاً فاعلاً كان ، أو مفعولاً ، واستشهد بالبيت السابق : فلم يدرِ إلا الله ما هَيَّجَتْ لنا ، فقد قدّم الشاعر الفاعل (الله) وهو محصور بدلاً على المفعول (ما) .

٣- مذهب بعض البصريين ، واختاره الجُزوليّ ، والشَّلّوبينيّ : لا يجوز تقديم المحصور بـ إلا فاعلاً كان ، أو مفعولاً ؛ خوفاً من الوقوع في اللبس .

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرَ وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ

تقديم المفعول على الفاعل:

وذلك في المواضع الآتية :

١- إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول ، نحو قوله تعالى (واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات)

فالمفعول (إبراهيم) واجب التقديم ؛ لأن الفاعل (ربه) اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول المتقدّم لفظاً والمتأخّر رتبة .

٢- إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إلا ، أو إنّما) .

ومثال ذلك : ما ضربَ عمراً إلا زيِّدُ ، ونحو : إنما ضربَ عمراً زيِّدُ . فالمفعول في المثالين واجب التقديم ؛ لأن الفاعل محصور في المثالين .

٣- إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل اسماً ظاهراً ، نحو: أكرمني زيد .

فالمفعول (ياء المتكلم) واجب التقديم ؛ لأنه ضمير نصب متصل ، والفاعل (زيد) اسم ظاهر .

حكم عود الضمير من الفاعل إلى المفعول ، والعكس:

١- عود الضمير **من المتأخر إلى المتقدم** جائز بالإجماع سواء كان المتأخر فاعلاً ، أم مفعولاً . فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر إلى المفعول المتقدم قوله تعالى (واذ ابتلى إبراهيم ربه) فالضمير في الفاعل (ربّه) عائد إلى المفعول المتقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر إلى الفاعل المتقدم ، قولك : قرأ زيد درسه ، فالضمير في المفعول عائد إلى الفاعل المتقدم لفظاً ورتبة ، وهذا هو الأصل في الضمير العائد ؛ لأن الضمير لا بد أن يعود إلى متقدم سواء كان متقدماً في اللفظ والرتبة ، كما في المثال الأخير ، أم كان متقدماً في اللفظ فقط ، كما في الآية الكريمة ، أم كان متقدماً في الرتبة فقط ، كما في قولهم : خاف ربّه عمرُ ، ولا يعود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

٢- عود الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر فيه تفصيل :

أ- إذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى الفاعل المتأخر جاز ذلك بالإجماع ، وهذا هو الشائع في لسان العرب ، نحو : خاف ربّه عمرُ ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ، فيكون الضمير قد عاد إلى متقدّم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدم إلى ما اتصل بالفاعل ، نحو : ضرب غلامها جارُ هندٍ ، ففي هذه المسألة خلاف ، قيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز - وهو الصحيح - ذلك لأن الضمير في المفعول المتقدم (غلامها) يرجع إلى (هند) ولفظ هند متصل بالفاعل (جارُ) والفاعل رتبته التقديم ، والمتصل بالمتقدّم متقدّم فكان الضمير في المفعول عائد إلى الفاعل نفسه .

ب- إذا عاد الضمير من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر ، نحو : قرأ صاحبه الكتاب ، فلا يجوز عند جمهور النحويين . وهذا هو المراد من قول الناظم :

" وشدّ نحو زان نورهُ الشجر " ؛ لأن الضمير المتصل بالفاعل (نورهُ) عائد إلى المفعول المتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممتنع ، ويجب حينئذ تقديم المفعول .

وأجاز ذلك الأخفش وابن جني ، وابن مالك .

أما الجمهور فلا يجيزون ذلك وما ورد من شواهد تأوّلوه .

ج- إذا كان الضمير المتصل بالفاعل يعود إلى ما اتصل بالمفعول المتأخر ، نحو :
ضربَ بعلها صاحبَ هندٍ ، فهذه المسألة ممتنعة بالإجماع ؛ لأن الضمير في
الفاعل (بعلها) عائد إلى (هند) ولفظ هند متصل بالمفعول (صاحب) المتأخر
لفظاً ورتبة .

قال الشاعر :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقال الشاعر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقال الشاعر : وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقال الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وقال الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِ نِمَارُ

عين الشاهد في الأبيات السابقة وما وجه الاستشهاد فيها ؟

الشاهد في البيت الأول : رأى طالبوه مصعباً .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير (الهاء) في الفاعل (طالبوه) إلى المفعول المتأخر (مصعباً) فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر لفظاً ورتبة .

الشاهد في البيت الثاني : كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ ، وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (حِلْمُهُ) إلى المفعول المتأخر (ذَا الْحِلْمِ)

كما عاد الضمير في الفاعل (نَدَاهُ) إلى المفعول المتأخر (ذَا النَّدَى) وفي كلا الشاهدين عاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

الشاهد في البيت الثالث : أَبْقَى مَجْدُهُ مُطْعِمًا .

وجه الاستشهاد: عاد الضمير في الفاعل (مجده) إلى المفعول المتأخر (مطعما) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الرابع : جزى ربُّه عَدِيَّ .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (ربُّه) إلى المفعول المتأخر (عديّ) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

الشاهد في البيت الخامس : جزى بنوه أبا الغيلان .

وجه الاستشهاد : عاد الضمير في الفاعل (بنوه) إلى المفعول المتأخر (أبا الغيلان) وهو من عود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة .

هذه الشواهد وغيرها تُؤيِّد ما ذهب إليه الأخفش ، وابن جني ، ومن تابعهما في جواز عود الضمير في الفاعل المتقدِّم إلى المفعول المتأخر لفظا ورتبة .